

تقر بيطمنه ام لا ويلزم قيمة الحرام لا وما الحكم
اجاب ان غاب عن بصره يكون تقيظا وان
اشترى الحطب وليف الحرام عن بصره ولا يورثا
لما في الخلاصة لو اوقف الحرام شرع في الصلاة فذهب
الحرام وهو يراه ولم يقطع الصلاة يضمن وان كان
في الفرض لان الحفظ واجب عليه وهو قادر على ذلك
وكذا لو كان في بؤله او غابط او حديت مع غيره وقد
الحرام لو كان في بؤله او غابط او حديت مع غيره وقد
في شخص علوي نفسه برضاه انه متى اعاد مطلقته
كانت زوجته فلا تطلقا طلقه واحدة انه ابرائه
من عشرة النصف من صدره فاعلمه فهل اذا اعاد
مطلقته المذكورة واقام الحكم للتعرف فمضت الاجل
وتولد النكاح واحراز الزوج المذكور ذلك بالفعل والقول
في نفي الطلاق على الزوج المذكور لا وان قلتم
بصحته ذلك وعدم وقوع الطلاق في الجملة الخفي
البيح بصحة ذلك ام لا **اجاب** لا يقع للحكم
الحنفي ان يحكم بذلك **سبل** في بكر يشتمه
فاستولها جديك وعمه شتمت ابيه والمرد غائب
والعم حاضر فخطبها مستقرتها وراي العم المصلحة
في تزويجها منه وانما متى اخر تزويجها منه لاجل
سنة ان الجدي يفتون الكفو المذكور هو في الحالة
هذه

هذه لعلم المذكور ان يزوجها في غيبته لاجل اعتبارها
اولا **اجاب** قال علماءنا وان كان الاقرب
غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الابعد واختلف
في الغيبة المنقطعة والاصح انه اذا كان
في موضعه لو استظهر حضوره او استحلاله اربعه
قات الكفو الذي حضر فهو في غيبته منقطعة
كذا في الفيض **سبل** في شخص ادعي على شخص
انه واضع يده على جميع ما كان بين يديه كذا وكذا
محدد كذا وكذا وانما اشتا جرمه هذه المكان
المذكور كل شهر كذا وان استحق عليه مدة كذا وكذا
شهر مبدل كذا وبطل له بذلك فلجاب بان
اشتا جرمه نصف المكان المذكور وان النصف
الثاني ليس هو جاز في ملكه فاخص الذي بينه
شهره فان لم يعل الموجد المذكور انه لسا جرمه جميع
المكان وان المكان المذكور جاز في ملكه ان له ذلك
سقط اليرث عن ولده وان المدعي المذكور
صنفه على ذلك فبالهذه الدعوي صححة
واقامة دعوى صححة وثبت المذم في الحال
المذكور له بذلك في الحكم الذي عليه دفع الجور
له وحلفه بذلك صحح ام لا وفيما التمسعي
في هذه **اجاب** حيث قامت بيته

114

دعوى

28